تطوير التعليم ضرورة حتمية..

القرار الصادر بتشكيل المجلس الأعلى للتعليم ما قبل الجامعى بوزارة التعليم.. أسوة بالمجلس الأعلى للتعليم الجامعى التابع لإشراف وزارة التعليم العالى.. وبعيدا عما أحدثه المجلس الأعلى للتعليم العالى أو الجامعى لرفع مستوى التعليم الجامعى فى مصر والتى ظهرت نتائجها فى التقييم الدولى للجامعات المصرية مقارنة بالجامعات العربية والدولية فى العام الماضى ٢٠٠٩م.. وهى نتائج سلبية بطبيعة الحال ولم يرضى عنها أحد.. حتى إن صرحا كجامعة القاهرة وجامعة الأزهر خسرا الكثير من النقاط رغم أنهما من أقدم الجامعات ذات التاريخ العلمى العريق دوليا.. فهل يستفيد القائمون على تطوير العملية التعليمية فى التعليم ما قبل الجامعى وأعضاء هذا المجلس الأعلى حديث الإنشاء فى تحقيق تطويرا حقيقيا يحقق نتائج ايجابية ومرضية وملموسة على أرض الواقع.. هذا هو السؤال الملح الذى يطرح نفسه بعد الإعلان عن قرار إنشاء المجلس الأعلى للتعليم ما قبل الجامعى..

ينبغى أولا: أن نحدد الأهداف والاولويات من عملية التطوير وطرحها لسببين مهمين جدا..

أولهما: المشاركة الواسعة من كل العاملين بالتعليم والمهتمين والقادرين على المشاركة فى تقديم رؤى جديدة يعتمد عليها القائمون على تطوير العملية التعليمية تطويرا شاملا لها.. وعلينا أن نتعلم كيف نوسع باب المشاركة الفعالة لكل المهتمين حتى لو كانوا أولياء الأمور أنفسهم.. فهم طرف فى العملية التعليمية ولو بدرجة بعيدة.. فان لم تقدم المشاركة رؤية قابلة للتفعيل فسوف تقدم رؤية قابلة للمناقشة..

وثانيهما هو توحيد الرضا بقبول النتائج.. فان الاختلاف على النتائج فى الغالب يرجع إلى تعدد الأهداف من العمل الواحد..

ثانيا: أن يدرك القائم على هذا العمل أن العملية التعليمية عملية متداخلة العناصر ومعقدة وليست سهلة أو بسيطة كما تناولها البعض وكانت النتائج هزيلة وهزلية أحيانا.. فهى ليست المناهج أو نظام التدريس والامتحانات أو المدرس والمدرسة أو الإدارة و التلميذ فقط بل هى كل مفردات العملية التعليمية بكل فروعها حتى ما نراه منها تافها.. فهذا ما يجب وضعه على طاولة البحث كخارطة ينطلق من مفرداتها تحديد الاولويات والبدء فى العمل بها..

ثالثا: الإيمان بأنه ليس هناك سقف واحد للانطلاق منه للتطوير وليس هناك قدرات بعينها تساعد على ذلك إلا سنضع أمامنا الكثير من العراقيل التى تؤجل دائما تحقيق أهداف التطوير وتجعله يسير بقدم عرجاء قليلة الأثر ولا يتحقق الغرض منها كاملا إلا بتصحيح جوانب أخرى.. وهذا فى الغالب ما يجعل الجميع لا يستشعر أثرا للتغيير أو التطوير مثله مثل إهدار عنصر الزمن..

رابعا: تحديد الوسائل والآليات والتأكد من قدرتنا على تفعيل الرؤى بأرض الواقع.. فليس المطلوب هو استعراض العضلات ووضع خططا نحن غير قادرين على تحقيقها على أرض الواقع بالشكل المطلوب أو خططا لا تناسب مجتمعنا وقيمه التنموية والإنمائية.. ويجب أن نؤمن بأن رحلة الألف ميل تبدأ بخطوة شرط أن تكون هبدأنا وة فى الاتجاه الصحيح.. فلو كان الأمر كذلك لكانت هناك نتائج أكثر ايجابية منذ أن بدأنا

نعى ضرورة الاهتمام بتطور التعليم فى مصر وهى مدة ليست بقليلة..

خامسا: الإيمان ببنائية الأشياء بمعنى أن كل شىء له نظام بنائى معمارى.. يبدأ باختيار الأرضية الصالحة للبناء عليها.. بعد تحديد الهدف من البناء والتخطيط له.. ثم تحضير وتجهيز هذه الأرضية لتنفيذ المخطط ثم الاستعداد بالامكانات اللازمة والبدا من الأساس.. وهذا هو الغرض المراد فهمه.. فالبداية يجب أن تكون من التعليم ما قبل الابتدائي الذى يجب أن نراجع فيه إعادة القيم التربوية للفرد فى المجتمع تربية قومية وسلوكية وفكرية وعلمية.. فهو الأساس للتعليم الابتدائي الذى هو أساس لما بعده من مراحل تعليمية تاليه..

سادسا: مراعاة عنصر الزمن.. أى تحديد وتقسيم العمل إلى مراحل داخل إطار زمنى محدد.. فترك هذا العنصر من عملية التطوير.. كفيل بضياع النتائج المرجوة من العمل الذى تحقق.. رغم ما تحقق من بعض الإنجازات على أرض الواقع.. لأننا نعيش بمعزل عن التطور الدائم والتغير المستمر فى العالم من حولنا..

سابعا: حتى لا تكون كل الرؤى والخطط والأبحاث الفاعلة فى عملية التطوير أملا غير قابل للتحقيق.. إلا بتمويل ضخم.. علينا السير فى اختيار مدارس نموذجية من محافظات مصر للتجريب والتفعيل والتأكد من سلامة التجربة قبل تعميمها.. فما لم يدرك كله لا يترك كله..الحقيقة أن الأفكار والرؤى كثيرة وسهل أن تكتمل بها صفحات.. وان كانت مفرداتها تحتاج لكثير من الأبحاث ذات النتائج الواضحة.. لكن الأهم من هذا كله هو خلاص النية فى تطوير التعليم الذى يساعد هذا البلد على القفز لا السير فحسب إلى مستقبل أكثر أشرقا وتفاعلا مع العالم المتقدم من حولنا.. فهل تستفيد عملية التطوير للتعليم ما قبل الجامعى من وجود المجلس الأعلى للتعليم ما قبل الجامعى لتطوير التعليم والمجتمع كله فى مصر.. سؤال ينتظر الإجابة.

زوم إن.. تجريبي يا بوى..

مهرجان المسرح التجريبى الثانى والعشرون قدم طلبا مدموغا إلى السيد وزير الثقافة يناشده بحقه فى الاستقالة حيث أنه يشعر بحالة من الإعياء والملل الشديدين والاكتئاب والضعف العام لعدم قدرته على تحديث الحركة المسرحية المصرية منذ اثنين وعشرين عاما.. وكتب فى نهايته فاقد الشيء لا يعطيه..وحيث أنه أصبح مهمشا ومنبوذا إلا من العاملين عليه فقد أصبح غير قادر على الفعل الدرامى.. فهل تستجيب وزارة الثقافة لهذا الطلب..

أم أنها (كما المح الآخرون) ترى فى ايقافة فشلا وقطعا للأرزاق.. وكاتب هذه السطور لا يرى مانعا من الاستجابة لطلبه خاصة وأنه فعلا لا يقدم خدماته المسرحية المكلف بها ثقافيا أو اجتماعيا أو سياسيا.. والثقافة والعاملون عليها أولى بتركته المالية.. والاعتراف بالحق فضيلة..

السلطة والسلطان..

تشهد مصر فى اللاونة الأخيرة منافسة حادة بين الباحثين عن كرسى للسلطة وطبق للصلطة..

مذاهب سياسية..

عندما تكون المعارضة شيعية أو سنية أو خوارجية أو معتزلية أو قدرية أو اخوانية.